المستخلص

العدالة الاجتماعية قديمة قدم الحضارات الإنسانية، وهي تمثل أساس السلم الاجتماعي لأي مجتمع يسعى الى تحقيق الاستقرار، وإبعاد خطر النزاعات والصراعات، والاتجاه نحو تحقيق التنمية المستدامة، وان الاهتمام بالعدالة الاجتماعية الموجود حاليا، ظهر منذ أوائل القرن العشرين، كما ان معظم الأدبيات العالمية تشير إلى ضرورة توفر عدد من العناصر الضرورية لتحقيق العدالة الاجتماعية، أبرزها المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص والتوزيع العادل للموارد والأعباء وتحقيق الضمان الاجتماعي وتوفير السلع العامة والعدالة بين الأجيال الحالية والاجيال القادمة.

ان موضوع إدارة الحكم اخذ أهمية متزايدة، فقد أصبح من أولويات صانعي القرار والمهتمين والباحثين بشأن الحكم الرشيد في أنحاء العالم كافة، ويشمل هذا الاهتمام ثلاثة ابعاد، أولها يتعلق بكيفية إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية على المستوى الدولي، وثانيها يتعلق بالحكم السليم على المستوى الوطني، ويعنى بالسياسة الاقتصادية الكلية لدولة ما وكيفية إدارة الموارد الوطنية وتوزيعها، وثالثها يتعلق بتنظيم المؤسسات داخل الدولة وادارتها، سواء كانت هذه المؤسسات عامة تابعة للدولة أو شركات خاصة.

ان الحكم الرشيد والعدالة الاجتماعية، مصطلحان مترابطان، وترابطهم يأتي من كونهما مقياس لكل من الحكم الناجح والعادل، فضلا عن كونه ديمقراطي تشاركي، والأهم في ذلك أن مفهوم العدالة الاجتماعية يعامل الفرد على أنه غاية في ذاته، ولا بد ان يكون أي فهم للعدالة الاجتماعية قائم على هذا الأساس.

قد مر العراق بظروف استثنائية كالحروب والعقوبات الاقتصادية وسياسات الحكومات المتعاقبة، أسهمت في انتشار الفقر والحرمان والتمايز الاجتماعي، ونتيجة لسقوط النظام السياسي في ٢٠٠٣/٤/٩، والتحولات الأمنية والسياسية والاجتماعية، وخطر الحركات الإرهابية، واحتلال مدن ونزوح آلاف السكان، والحراك الشعبي، تعالت الدعوات الى الإصلاح السياسي عبر اصلاح مؤسسات الدولة بتبني الحكم الرشيد، وعدالة التوزيع عبر تبني العدالة الاجتماعية وعدالة التكافؤ وتحقيق الهوية الوطنية.

أوصت الاطروحة ببناء هوية وطنية جامعة لكل الهويات الفرعية، لتحقيق مجتمع منسجم ومتصالح مع نفسه، يعيش السلم الأهلي والوئام المجتمعي، والقضاء على الفقر في العراق، وخلق حد أدنى من الرفاهية عبر أعداد استراتيجية وطنية فاعلة تعمل على مكافحة الفقر والامية والبطالة وتفعيل التعليم الالزامي، والنهوض بالوقع الصحي بالعراق، كون الصحة حق أساسي من حقوق الفرد، واساس من أسس العدالة الاجتماعية، والنهوض بواقع التعليم، وتحقيق العدالة بين الأجيال، عبر التخطيط السليم للاقتصاد. كما أوصت الاطروحة تحقيق الفاعلية لعمل مجلس النواب العراقي لإداء مهامه التشريعية والرقابية عبر اصلاح النظام الداخلي ليكون أكثر تفصيلا لاسيما العلاقة مع الهيئات الأخرى، وتحقيق الاستقرار الأمني عبر اختيار قيادات امنية كفؤة، وحصر السلاح بيد الدولة، وتمكين السلام والتماسك المجتمعي في جميع انحاء العراق، عبر معالجة التشريعات التي من شأنها أن تقوض التماسك الاجتماعي، وتبني اجراءات من شأنها الحد من الفساد الإداري والمالي، واصلاح تضخم اعداد العاملين في القطاع العام، عبر تحسين التخطيط للقطاع العام، وتحسين الاقتصاد العراقي عبر زيادة الاستثمارات غير النفطية كوسيلة مباشرة للتنويع، وتحقيق الاستقرار السياسي، عبر الغاء المحاصصة الطائفية، وتبني تنشئة سياسية صحيحة، فضلا عن تبني ثقافة ديمقراطية تستوعب الاخر.